هل يمكن الكشف عن مدخلاتك على أنظمة الذكاء الاصطناعي؟
أهم القضايا المستجدة التي تهم الشركات ومكاتب المحاماة

بقلم رويزينغ (توني) و انغ وكاليف تي. كوبر

هل المدخلات والمخرجات الخاصة بك على أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل ChatGPT وClaude وGemini، محمية من الكشف القانوني؟

تُسلّط القرارات القضائية الحديثة الضوء على هذه المسألة، مبيّنةً الحالات التي يمكن فيها الكشف عن سجلات محادثاتك مع الذكاء الاصطناعي ضمن إجراءات الكشف، والحالات التي يحظُر الوصول لهذه السجلات فيها، كما توضح كيفية تطبيق القواعد الحالية على تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي المتقدمة، والذي يتعيّن على كل شركة، ومستشار قانوني داخلي، ومكتب محاماة القيام بها لتفادي أي كارثة قانونية متعلقة بالكشف عن بيانات الذكاء الاصطناعي.

لفهم أحدث القواعد المنظمة لمسألة الكشف القانوني عن بيانات الذكاء الاصطناعي، لا بد من النظر في دعوى انتهاك حقوق الطبع والنشر القائمة بين نيويورك تايمز (NYT) وأوبن أيه آي (OpenAI). فقد رفعت صحيفة NYT دعوى قضائية ضد OpenAI، متهمةً إياها بارتكاب انتهاك واسع لحقوق الطبع والنشر، ومدعيةً أن نماذج اللغة الكبيرة (LLMs) قد تم تطويرها بشكل غير قانوني باستخدام ملايين من مقالات نيويورك تايمز المحمية بحقوق الطبع والنشر، وذلك دون الحصول على إذن أو مقابل مادي.

وتتمحور الأسئلة الأساسية حول ما إذا كان استخراج البيانات وجمعها من قِبل OpenAI يُعد "استخدامًا عادلًا"، وما إذا كانت نماذج ChatGPT الناتجة تقوم بإعادة إنتاج محتوى نيويورك تايمز المحمي بحقوق النشر بشكل غير قانوني.

في هذا الإطار، يقدم القراران الحديثان الصادران عن القاضية الفيدرالية أونا تي.وانغ بمثابة "درسًا عمليًا" حول الحالات التي قد تُصبح فيها مُدخلات وسجلات الذكاء الاصطناعي قابلة للكشف.

في الحكم الأول، سعت OpenAI إلى إلزام نيويورك تايمز بالكشف عن سجلات آداة "ChatExplorer" الداخلية، بما في مدخلات موظفيها، والتي تشمل مُدخلات موظفي الصحيفة إلى الأداة الداخلية التي تستخدم نماذج OpenAI، والنتائج التي حصلوا عليها[1].ادّعت OpenAI بأن هذه السجلات تتوافق مع مفهوم الاستخدام العادل والاستخدامات الجوهرية التي لا تنتهك حقوق الطبع والنشر. إلا أن المحكمة خالفتها الرأي ورفضت طلب الإلزام بالكشف، إذ لم يُثبت المدعى عليهم أن سجلات ChatExplorer ذات صلة أو متناسبة مع متطلبات القضية. وأوضحت القاضية وانغ أن التحقيق في "الاستخدام العادل" يركز على كيفية استخدام OpenAI لأعمال نيويورك تايمز المحمية بحقوق الطبع والنشر. وليس على استخدام نيويورك تايمز اللاحق لأدوات OpenAI، كما قضت المحكمة أن استخدام نيويورك تايمز لأداة ChatExplorer لا يُعد دليلاً على وقوع ضرر بالسوق بالمعنى المتعلق بحقوق الطبع والنشر، لان نيويورك تايمز لا يمكن أن تكون "بديلاً منافساً" لنفسها. وحتى إذا افترضنا وجود صلة بسيطة، فإن مراجعة ما يزيد على 80,000 سجل للتحقق من الحماية القانونية تُشكّل عبئًا مفرطًا يجعل الطلب غير متناسب.

يُظهر القرار اللاحق للقاضية وانغ في الدعوى نفسها الجانب الآخر من القضية. فبدلاً من أن تسعى OpenAI للحصول على سجلات استخدام الذكاء الاصطناعي الداخلية لنيويورك تايمز، طالبت صحيفة نيويورك تايمز بالحصول على سجلات مخرجات ChatGPT الخاصة بالمستخدمين لدى OpenAI، وذلك لإثبات أن أداة الذكاء الاصطناعي تقوم فعليًا بإعادة إنتاج مقالاتها المحمية بحقوق الطبع والنشر[2]. وفي هذا الحكم، رفضت القاضية وانغ طلب OpenAI بإعادة النظر في القرار، وألزمت الشركة بتقديم عيّنة مجهولة الهوية

---

[1] In re OpenAI, Inc., Copy. Infringement Litig., 800 F. Supp. 3d 602, 606 (S.D.N.Y. September 19, 2025).

*[2] In re OpenAI, Inc., Copy. Infringement Litig., No. 25-MD-3143 (SHS) (OTW), 2025 WL 3468036, at *1 (S.D.N.Y. Dec. 2, 2025).*

تضم 20 مليون سجل من سجلات ChatGPT الخاصة بالمستخدمين. وقررت المحكمة أن هذه السجلات ذات صلة جوهرية بموضوع الدعوى، لا سيما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت المخرجات تعيد إنتاج محتوى صحيفة نيويورك تايمز. كما اعتبرت الطلب متناسبًا، نظرًا لأن هذه العيّنة تمثل أقل من 0.05% من عشرات المليارات من السجلات التي تحتفظ بها OpenAI.

كما يمكن أن تكون هذه المخرجات ذات صلة ذات صلة بأوجه دفاع OpenAI نفسها، بما في ذلك الاستخدام العادل ووجود استخدامات جوهرية لا تنتهك حقوق الطبع والنشر، كما وجدت المحكمة أن عملية إخفاء الهوية كانت قد اكتملت إلى حدٍّ كبير، وأن تدابير حماية الخصوصية كانت مطبّقة بالفعل.

وخارج سياق انتهاك حقوق الطبع والنشر، يسلّط الحكم الصادر مؤخرًا بشأن قضية "الولايات المتحدة ضد هيبنر" الضوء على القضايا التي لم يكن المحامون طرفاً فيها بعد. حيث يعدّ برادلي هيبنر متهمًا في قضية جنائية فيدرالية تتعلق بمزاعم الاحتيال في الأوراق المالية والتحويلات المالية.[3] قبل القبض عليه، استخدم هيبنر نموذج الذكاء الاصطناعي "Claude" المطوّر من شركة أنثروبيك لإنشاء مستندات تتعلق بالتحقيقات التي تجريها الحكومة ضده واستراتيجية الدفاع المحتملة عن نفسه.

في هذه القضية، قضى قاضي المحكمة الجزئية الأمريكية راكوف بأن هذه المستندات التي تم إنشاؤها لم تكن محمية بموجب السرية بين المحامي وموكله أو بموجب مبدأ حماية الوثائق القانونية للمحامي. واستندت المحكمة في حكمها إلى أن نموذج "Claude" لا يعدّ محاميًا، وأن المراسلات التي تم اجراؤها معه لم تكن سرية، وأن المستندات لم تُعد من قِبل محامٍ أو بتوجيه منه. كما أشار الحكم القضائي إلى الشروط والإفصاحات المتعلقة بالخصوصية لشركة أنثروبيك، والتي تنص على أن المدخلات والمخرجات قد يتم جمعها واستخدامها لتدريب نموذج "Claude"، والكشف عنها لأطراف ثالثة. وأشارت المحكمة إلى أنه لو كان المحامي قد وجّه موكله لاستخدام نموذج "Claude"، لكان من الممكن أن تُطرح مسألة أكثر دقة تتعلق بالحماية القانونية، إلا أن هذه الحالة لا تنطبق على هذه القضية. يُظهر الحكم أن استخدام العميل للذكاء الاصطناعي دون إشراف محامٍ على القضية قد يكون قابلاً للكشف أو الإطلاع عليه قانونيًا عندما تسقط حجج الحماية القانونية وحماية نتاج الوثائق القانونية.

تُشير هذه القضايا إلى أمرٍ هام: لا يُمكن الكشف عن مدخلات الذكاء الاصطناعي تلقائيًا لمجرد وجودها. حيث أنه لا بد للطرف المعني أن يثبت أن هذه المدخلات أو المخرجات أو السجلات متعلقة بشكل فعلي بالادعاءات أو الدفوع في القضية، وأن العبء المترتب على جمعها ومراجعتها مبرَّر. كما أنه قد تُرفض الطلبات العامة للحصول على سجلات الذكاء الاصطناعي إذا كانت بعيدة كل البعد عن جوهر القضية أو إذا كانت مراجعتها مُرهقة للغاية. من جهة أخرى، يُرجّح الكشف عن مدخلات الذكاء الاصطناعي في الحالات التالية: 1) إذا كانت متعلقة بالدعوى أو الدفوع، 2) إذا كان طلبها متناسبًا ومعقولاً مع احتياجات القضية، 3) إذا لم تكن محمية بموجب امتياز السرية بين المحامي والموكّل أو مبدأ سرية الوثائق القانونية للمحامي، 4) إذا لم تُنشأ بتوجيه من المحامي، أو 5) إذا كانت شروط أو إعدادات أداة الذكاء الاصطناعي لا تضمن تحقق السرية. في النهاية، تنطبق قواعد الكشف التقليدية، حتى على البيانات التي تُنتجها أحدث تقنيات نماذج اللغة الكبيرة ومنصات الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

تُذكر هذه القضايا بوضوحٍ تام أن المسؤوليات المهنية تقتصر على كيفية استخدام الشركة وعملائها للذكاء الاصطناعي. تُعتبر المُدخلات والمخرجات معلومات مُخزنة إلكترونيًا (ESI) وتخضع لنفس الالتزامات الأخلاقية ومتطلبات الكشف التي تخضع لها رسائل البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية. وتنص القاعدة النموذجية 1.1، الملاحظة 8، من قواعد السلوك المهني النموذجية لنقابة المحامين

---

[3] *U.S. v. Heppner, No. 25 CR. 503 (JSR), 2026 WL 436479, at *1 (S.D.N.Y. Feb. 17, 2026).*

الأمريكية على ضرورة فهم المحامين لفوائد ومخاطر التكنولوجيا ذات الصلة. فإذا قام محامي بإدخال بيانات حساسة خاصة بالعميل في أداة ذكاء اصطناعي توليدية عامة ومتاحة للمستهلكين، والتي تتدرب على مُدخلات المستخدم أو تُشارك المعلومات مع أطراف ثالثة، فإنه يُخاطر بانتهاك القواعد الأخلاقية. والأسوأ من ذلك، أنه قد يتنازل عن امتياز السرية بين المحامي والعميل تمامًا، ما يعني أن تلك المُدخلات ستفقد حمايتها وتصبح قابلة للكشف من قِبل محامي الطرف الآخر في القضية.

تُطبَّق أيضًا القواعد النموذجية 3.3 و3.4، إذ لا يجوز للمحامين تقديم مواد غير صحيحة تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي إلى المحكمة، كما لا يجوز لهم عرقلة الوصول إلى الأدلة أو السماح بفقدان أو إتلاف أي مواد قد تكون ذات صلة.

إذا كانت مُدخلات أو مُخرجات الذكاء الاصطناعي متعلقة بدعوى ما، فيتعين على المحامين اتخاذ خطوات فورية للحفاظ عليها عند توقع بدء إجراءات التقاضي بشكل معقول. وهذا يعني تقديم المشورة للعملاء بشكل فعّال لإيقاف خاصية "الحذف التلقائي" لسجلات محادثات الذكاء الاصطناعي (وهي مشكلة ظهرت في دعوى أوبن أيه آي "OpenAI"، حيث اضطرت المحكمة للتدخل لوقف الحذف الروتيني لسجلات مُخرجات المستخدمين). وكما أظهرت أحدث الأخبار، لا يجوز للمحامين تقديم مواد غير صحيحة تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي (مثل السوابق القضائية المُختلقة بواسطة الذكاء الاصطناعي) إلى المحكمة. ويجب على مكاتب المحاماة التحقق بشكل مستقل من أي مُخرجات تولدها نماذج اللغة الكبيرة قبل الاعتماد عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تنصّ القواعد النموذجية 5.1 و5.3 الصادرة عن نقابة المحامين الأمريكية على إلزام المكاتب والمحامين المشرفين بتطبيق تدابير مناسبة لضمان استخدام كل من المحامين والمساعدين غير القانونيين للذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع الالتزامات المهنية. ولا يُعدّ الجهل بهذه القواعد عذرًا. ويجب على المحامين المشرفين ومكاتب المحاماة وضع سياسات مكتوبة واضحة وتدابير معقولة لضمان استخدام كل من المحامين والمساعدين غير القانونيين للذكاء الاصطناعي بما يحمي بيانات العملاء ويتوافق مع التزامات الكشف عن المعلومات.

لا تكون مدخلات الذكاء الاصطناعي قابلة للكشف تلقائيًا، كما أنها ليست محمية بشكل تلقائي. ويُمكن الكشف عنها عندما تكون مرتبطة مباشرة بجوهر الدعوى، ويكون طلب الحصول عليها متناسبًا مع حجم وأهمية القضية، ولا تكون محمية بالسرية القانونية. وينبغي على الشركات تطبيق سياسات صارمة للاحتفاظ بسجلات محادثات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في الوقت الحالي، قبل أن تُجبر على تسليمها لاحقًا.